مع انه لم يصدر اي رد فعل رسمي في السعودية على تهديدات كيسينجر فقد كتبت صحيفة « الندوة » اليومية (٥ كانون الثاني) مقالا قالت فيه بأنه ينبغي على الولايات المتحدة ان تكف عن اصدار مثل هذه التهديدات خاصة وانها هي السبب وراء الازمة الاقتصادية الدولية . وذكرت الصحيفة بأن حل الازمة المذكورة لا يكمن في تخفيض أسعار البترول بل في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليص الفجوة القائمة بين الدول النامية والدول الصناعية مما يعني انه على الدول المنتجة والمستهلكة التشاور بينها لكبح جماح الولايات المتحدة التي تعمل على خلخلة النظام الدولي والتسبب في ازمات اضافية باصرارها على استخدام العنف .

اعتبر الرئيس القذافي (« النهار » ، ١٣ كانون الثاني) ان الغرض من وراء تهديدات كيسينجر هو الهاء العرب بهذه التهديدات ولذلك يكون من الافضل عدم الاكثار من الكلام حولها كي لا نقوم بمساعدة كيسينجر على تحقيق اغراضه . وانتقد الرئيس الليبي الاسلوب الذي تعالج به الاوبيك حاليا مشاكلها مع الدول المستهلكة بقوله ان هذا الاسلوب لا يؤدي الى حل انساني لان السبب الحقيقي وراء ارتفاع أسعار السلع المختلفة ليس زيادة اسعار البترول بل التضخم العالمي الذي وصل الى درجة تتحتم معها معالجته . أما الاسلوب الصحيح للوصول الى ذلك فهو في رأي القذافي عقد اجتماع لكل دول العالم في مؤتمر قمة انساني هدفه معالجة مشكلة التضخم بصورة واقعية وشجاعة .

وعلق وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة أحمد السويدي على موضوع التهديدات (« السياسة » الكويتية ، ١٢ كانون الثاني) بقوله ان الكلام عن التدخل العسكري لا يعزز الاستقرار ولا يسمح بنمو علاقات حسنة بين الاطراف المعنية . وبعد تنديده بأسلوب التهديد لانه لم يعد عمليا عبر السويدي عن أمله بأن لا تلجأ الولايات المتحدة الى تنفيذ مثل هذه التهديدات وعن استعداد بلاده لتنفيذ اي قرار يتخذه العرب حتى لو كان يدعو الى تدمير المنشآت النفطية على اعتبار ان دولة الامارات هي جزء لا يتجزأ من العالم العربي .

هنا لا بد لنا ان نسأل مجددا لماذا اضطر كيسينجر للجوء الى اسلوب التهديد السافر باستخدام القوة ؟ والجواب باختصار هو لانه يريد فرض سياسة نفطية معينة على كل الاطراف المعنية تعود كل فوائدها الانية والمؤجلة على المعسكر الرأسمالي بدون ان يكون لهذه السياسة اي مردود ايجابي على الاطلاق بالنسبة للدول المنتجة وحلفائها . وبطبيعة الحال لا يمكن فرض سياسة على مجموعة معينة من الدول لا تجد لنفسها أدنى مصلحة في هذه السياسة الا عن طريق القوة والعنف او التهديد بهما على أقل تعديل . تريد السياسة الامريكية النفطية كما يقوم بصياغتها كيسينجر في الوقت الحالي تحقيق الاهداف التالية: (١) الحصول على تخفيض كبير في أسعار النفط الذي تنتجه دول الاوبيك للتخفيف من المصاعب الحالية التي تعاني منها الدول الصناعية الغربية ويعاني منها ميزان مدفوعات كل دولة من هذه الدول . (٢) الابقاء على أسعار البترول داخل الدول الغربية المستهلكة في مستوى مرتفع من أجل تشجيع الاستثمار في برامج تطوير مصادر بديلة للطاقة بحيث ينعدم تدريجيا اعتماد هذه الدول على كتلة الاوبيك علما بأن الدولة الرئيسية التي ستستثمر في الميادين البديلة هي الولايات المتحدة نفسها على اعتبار ان معظم الدول المعنية الاخرى تفتقر الى مصادر محلية للطاقة يمكن تطويرها على نطاق كبير . (٣) الاستفادة من عائدات النفط العربية وفوائضها المالية بأسرع ما يمكن لتخفيف حدة الازمة التي تعاني منها الرأسمالية الغربية في الوقت الحاضر على أن يتم ذلك بشروط «مغرية» للدول المستهلكة الكبرى فقط . توضحت هذه السياسة الامريكية التعجيزية (تعجيزية لانه ليس بامكان اية دولة بترولية القبول بها مهما كانت حكومتها مسايرة للغرب ومرتبطة به ومرتهنة لارادته) في المؤتمر الذي عقدته وكالة الطاقة الدولية (شباط ١٩٧٥) المؤلفة من ١٨ دولة حيث اقترحت الولايات المتحدة على لسان كيسينجر نفسه بأن تتفق الدول الرئيسية المستهلكة للنفط على عدم السماح ببيع البترول الذي تستورده بأسعار من شأنها ابعاد الاستثمارات عن مشاريع تطوير مصادر الطاقة البديلة . وتضمن الاقتراح اجراءات تطبيقية تأخذ شكل أما الاتفاق على سعر حد أدنى لا يسمح ببيع النفط المستورد بأدنى منه